

## مصادر التمويل الخارجي وانعكاساتها التنموية على بلدان العالم

م.م. حافظ عبد الأمير أمين \*\*

أ.د. فلاح حسن ثويني \*

### المسخلص:

تؤدي مصادر التمويل الخارجي ( القروض الخارجية ، المنح والمساعدات ، والاستثمار الاجنبي ) دورا مهما في تمويل النشاط الاقتصادي لبلدان العالم سيما النامية منها ، الا ان افتقار أغلب البلدان النامية الى اسواق مالية ونقدية متطورة وضيق تسويق السندات ومحدودية القنوات المالية التي تضمن تعبئة المدخرات وتجميعها ، يضاف لها جهاز مصرفي ضعيف لا يتمتع بثقة الجمهور مما يعيق تمويل التنمية الاقتصادية وتحدث آثاراً سلبية في اقتصاداتها.

### Abstract :

*The foreign finance resources ( loans , grants , aids , and foreign investment ) play an important role in financing economic activity of the for the countries of the world, particularly developing ones ,but the lack of a developed monetary and financial channels limitation in most of these countries , and a weak banking system suffering from a decreased public confidence , are considered as the main obstacles facing the developing countries in their efforts to finance the economic development and causing negative effects on their economies .*

### المقدمة:

تلجأ البلدان النامية عادة إلى مصادر التمويل الخارجي لاسيما في ظل عجز مصادر التمويل الداخلي وعدم كفايتها في تحقيق الاستثمارات المطلوبة لقصور المدخرات المحلية في توفير الدعم اللازم لمتطلبات التنمية الاقتصادية وعدم استطاعتها سد فجوة التمويل الداخلية ، مما يضطرها إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي والتي تتمثل بالقروض الخارجية من المؤسسات الدولية ، والاستثمارات الأجنبية ، والمنح والمساعدات الدولية .

### مشكلة البحث:

أدى اتساع حجم الفجوة الداخلية للبلدان منخفضة الدخل وعدم كفاية المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية الى اللجوء للاقتراض الخارجي والى التفاوض مع البلدان المانحة للحصول على المساعدات المالية فضلا عن ضعف البيئة الجاذبة للاستثمارات مما استوجب دراسة مصادر التمويل الخارجي للوقوف على معوقات التنمية الاقتصادية في تلك البلدان .

\* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

\*\* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

تأريخ استلام البحث 2016/10/11

تأريخ قبول النشر 2016/11/19

مستل من اطروحة دكتوراة

## اهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من ضرورات مصادر التمويل الخارجي وتأثيراتها الإيجابية في دفع عملية التنمية الاقتصادية لبلدان العالم سيما النامية منها ، بالرغم من وجود بعض الانعكاسات السلبية مثل تراكم الديون والتبعية الاقتصادية والسياسية وأمور أخرى سيتم تناولها في هذا البحث .

## فرضية البحث:

ان حجم مصادر التمويل الخارجي تتناسب عكسيا مع مستويات الدخل لبلدان العالم .

## هدف البحث :

- 1- بيان أهمية مصادر التمويل الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- 2- تشخيص الانعكاسات التنموية لمصادر التمويل الخارجي على بلدان العالم.

## منهجية البحث :

تبنى البحث المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي المستندين إلى النظرية الاقتصادية كأساس في اجراء التحليل العلمي والعملية وباستخدام مختلف المصادر العلمية المتخصصة في مجال التمويل التنموي .

## محاور البحث :

لاجل التحقق من الفرضية والوصول الى هدف البحث ، تم تقسيمه على اربعة محاور ، يوضح المحور الاول مفهوم التمويل الخارجي ، فيما تناول المحور الثاني التمويل الخارجي في الفكر الاقتصادي ، بينما تضمن المحور الثالث الانعكاسات التنموية لمصادر التمويل الخارجي على بلدان العالم المختلفة . فيما تناول المحور الرابع أهم التأثيرات التنموية لمصادر التمويل الخارجي في بلدان العالم المتقدم والنامي على السواء.

## المحور الاول

### مفهوم التمويل الخارجي

إن التمويل الدولي كمصطلح يتألف من كلمتين الأولى Finance وتعني توفير مصادر مالية تكفي لتغطية نفقات رأسمالية وجارية وفقا لشروط معينة تشمل السعر والأجل ، وشاع هذا المفهوم منذ بداية القرن العشرين ، والثانية International والتي تعني مجموعة الدول ، وقد انتشر استخدامه عند سيادة النظام الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ كانت بداية نشوء المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي للاتشاء والتعمير.(الجميل ، 2002 ، ص 31 )

ويعرف التمويل الدولي بأنه (( انتقال رؤوس الأموال الخارجية من بلد لآخر وتوفيرها ، وقد عرف (ستراك) رأس المال الأجنبي بأنه أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي )) (Starke, 1966, p.13). كما يعرف التمويل الدولي أيضا بأنه ( ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير رؤوس الاموال دوليا ، وهذه العلاقات تشمل بعدين أساسيين الأول يتمثل في الجانب السلعي للاقتصاد الدولي والثاني هو الجانب النقدي أو المالي فضلا عن التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف أشكاله ) . (الحسيني ، 1999 ، ص29) وللعلم فان زيادة رأس المال شرط ضروري للتطور الاقتصادي في الدول النامية ومن هنا كان رأس المال الأجنبي مهما في العملية التنموية لاسيما في مراحلها الأولى ، حيث إن من أهم عوائق التنمية في البلدان النامية هي مسألة التمويل سيما في ظل عدم كفاية المدخرات المحلية لسد حاجة المشاريع التنموية مما أدى بهذه البلدان إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي .

## المحور الثاني التمويل الخارجي في الفكر الاقتصادي

### أولاً : الفكر الكلاسيكي (التقليدي) Classical thought :

يرى التقليديون بأن الأثر الإيجابي للقروض والمساعدات في الادخارات المحلية يؤدي إلى ارتفاع مباشر في الاستثمارات التي تترتب على القروض والمساعدات بقيمة وكميات القروض والمساعدات نفسها ، فضلاً عن ارتفاع غير مباشر في تراكم رأس المال المحلي عن طريق ارتفاع مستوى الدخل ومعدل الادخار المحلي ، أما بالنسبة إلى فجوة العملات الأجنبية فإن القروض والمساعدات تعد مصدراً للعملات الأجنبية ، إذ تساهم في زيادة مقدرة الدول المتلقية لها في الحصول على حاجتها من استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة أو عن طريق المصادر المحلية التي يمكن أن تستخدم في زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة ، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي . (الباشا، 2014 ، ص 30-31)

### ثانياً : الكلاسيكيون المحدثون New classics:

توصل الكلاسيكيون المحدثون إلى أن أثر رأس المال الأجنبي لاسيما القروض والمساعدات في معدل النمو بالدخل القومي يكون ضعيفاً جداً إذا لم يكن سالباً ، والسبب في ذلك يعود إلى الانخفاض في معدلات الادخار والزيادة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج ، وأشاروا إلى أن الجزء الكبير من هذه القروض والمساعدات تستخدم في زيادة الاستهلاك وليس الادخار. (p. 141 – 159 , 1966 Rahman) وأشاروا إلى أن زيادة رؤوس الأموال الخارجية تأتي نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج (  $K / Y$  ) بسبب تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات إلى المشاريع كثيفة رأس المال وإن هذه المشاريع تحددها الدول المقرضة . (Griffin , 1970 ، pp 313-327)

## المحور الثالث الانعكاسات النموية لمصادر التمويل الخارجي

### أولاً : القروض الخارجية Foreign loans :

#### 1- طبيعة القروض الخارجية :

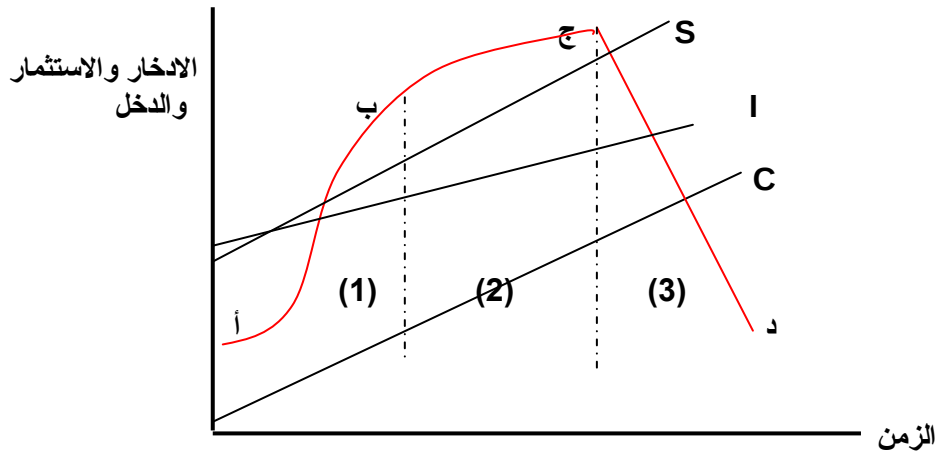
يمكن تعريف القروض الخارجية بأنها (المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما والتي تزيد مدتها عن سنة واحدة وتكون مستحقة الدفع بالعملات الأجنبية أو السلع والخدمات المصدرة عن طريق الحكومات أو الهيئات الرسمية) . (زكي ، 1985 ، ص56)

من الملاحظ أن التعريف تطرق إلى القروض طويلة الأجل فقط ولم يتطرق إلى القروض قصيرة الأجل لذا يمكن إعادة صياغة تعريف القروض الخارجية بأنها التزامات دولة ما أو هيئات حكومية لمبالغ تم استدانها من مصادر خارجية حكومات أو مؤسسات دولية لأجل معين قد يكون أقل أو أكثر من سنة ويستحق الدفع بالعملات الأجنبية أو السلع والخدمات المصدرة . وبذلك فإن القروض الخارجية تتألف من قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل والتي بدورها تنقسم على قروض بأسعار فائدة منخفضة وبفترة سداد طويلة أو قروض بأسعار فائدة عالية وبفترة سداد قصيرة . (الفريشي ، 2007 ، ص211) وينبغي تحديد استخدامات هذه القروض إذا كانت لأغراض إنتاجية أو غير إنتاجية فيمكن أن نطلق عليها بالقروض الخارجية المنتجة إذا كانت تستخدم في تمويل مشاريع استثمارية منتجة ويتولد من استخدامها زيادات في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي للبلد المدين ، علماً أن هذه القروض تسهم في تكوين الفائض في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات وبالتالي رفع حصيلة الدولة من العملة الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، أما إذا كانت هذه القروض تستخدم لأغراض غير إنتاجية مثل تمويل الاستيرادات من السلع والخدمات الاستهلاكية لاسيما الكمالية منها فإنه يمكن تسميتها بالقروض غير المنتجة ، (Dragoslov, 1966 , p26 – 27) وهي التي لا تسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية .

#### 2- الانعكاسات النموية للقروض الخارجية :

للقروض الخارجية انعكاسات نموية كبيرة سيما في البلدان النامية والتي تعاني من اتساع حجم الفجوة الداخلية وعدم كفاية المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية ، لذا تلجأ تلك البلدان للإقتراض الخارجي لتعزيز المدخرات المحلية من ناحية بسبب انخفاض مستويات الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع معدلات النمو السكاني فضلاً عن عامل التقليد والمحاكاة لذوي الدخل العالية مما يترتب عليه زيادة الاستهلاك الترفي ، ومن ناحية أخرى تلجأ البلدان النامية إلى القروض الأجنبية لحاجتها الماسة إلى النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية لتحقيق برامجها الاستثمارية ، التي عادة ما تكون متفائلة في المراحل الأولى لعملية التنمية ، وإن هذه الاستثمارات تكون سبباً رئيساً لزيادة حجم الاستيرادات من دون أن يقابلها زيادة في حجم الصادرات ، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى النقد الأجنبي ، وهنا ينشأ ما يعرف بفجوة الصرف الأجنبي (الفرق بين الموارد الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة عن طريق الصادرات المنظورة وغير المنظورة للدولة خلال

فترة زمنية مقبلة ، اي انها تمثل رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدّر حدوثه في فترة زمنية مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية) . ( Todaro, 1981, pp.403-404 ) وينبغي زيادة توفير النقد الأجنبي ليتم إلغاء فجوة الصرف الأجنبي ، وبالتالي سيساعد ذلك على تحقيق معدلات نمو أعلى ما يمكن تحقيقه من دونها ، وان توفير النقد الأجنبي لغرض تغطية الفجوات يعد ضرورياً لامكانية تحقيق خطط وبرامج التنمية المنشودة وكسر حواجز التخلف ، ومن أجل تحقيق أهداف أخرى أبرزها ، تحقيق التنمية في ظل الاستقرار الاجتماعي الذي يساعد في تخفيف أعباء التمويل التنموي على الأجيال المقبلة التي سوف تستفيد بجزء منها إذ تتحمل الأجيال المتعاقبة هذا العبء على شكل أقساط وفوائد عن القروض عند الإقتراض الخارجي ، كما ان زيادة توفير النقد الأجنبي عن طريق القروض الخارجية سيحقق الاستقرار الداخلي والخارجي في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتغطية الفجوات ، شرط أن لا تمثل هذه القروض عبئاً كبيراً على الاقتصاد القومي ، إذ ان القروض الخارجية تزيد من العرض الكلي للموارد الحقيقية المتوافرة في المجتمع لمواجهة الطلب عليها سواء لغرض الاستثمار أو لغرض الاستهلاك ، وما ينجم عن ذلك من تفادي الضغوط التضخمية لاسيما في المراحل الأولى للتنمية فضلاً عن تعزيز موارد الدولة من الصرف الأجنبي وما ينتج عنه من تحقيق للاستقرار الخارجي المتمثل في التوازن المستقر لميزان المدفوعات ، هذا وان القروض الخارجية تخفف من عبء تمويل التنمية على الاقتصاد القومي لأنها تقلل من الضغط على الاستهلاك حيث يحافظ الاستهلاك على معدلاته الطبيعية ويحافظ على المقدرة الإنتاجية للأفراد العاملين. ( عجمية ، 1977 ، ص 274- 282 ) إذ تمر المديونية الخارجية بثلاث مراحل وكما مبين في الشكل (1) ، حيث تزداد المديونية الخارجية بصورة متزايدة في المرحلة الأولى والتي يكون فيها الميل الحدي للإدخار أقل من الميل الحدي للاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف ، بحيث تستمر الاستعانة بالقروض الخارجية ، أما في المرحلة الثانية فتتزايد المديونية ولكن بنسبة متناقصة لاسيما عندما تستخدم القروض الخارجية في دعم الاستثمار والإنتاج فيزداد الميل الحدي للإدخار حتى يقترب تدريجياً من معدل الاستثمار الحدي وكذلك الميل المتوسط للإدخار يتساوى مع الميل المتوسط للاستثمار ، أما في المرحلة الثالثة فتبدأ الديون الخارجية بالتناقص وبنسبة متناقصة حيث يفوق فيها الميل الحدي والمتوسط للإدخار الميل الحدي والمتوسط للاستثمار ، ويصبح الميل الحدي للإدخار كافياً لتمويل الاستثمار المطلوب وتسديد جزء مهم من أعباء الدين الخارجي وتمويل الاستثمار المطلوب ، ( جميل ، 2014 ، ص 422-424 )



الشكل (1)  
مراحل المديونية الخارجية

المصدر : د. هيل عجمي جميل ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر ، ط 1 ، الاردن ، 2014 ، ص 424

كما هو واضح من الشكل (1) ان منحنى المديونية هو المنحنى اب ج د وتكون المرحلة الأولى من أ إلى ب حيث يكون الإدخار أقل من الاستثمار في هذه المسافة بينما تبدأ المرحلة الثانية من النقطة ب إلى ج ، حيث يكون الإدخار بعد النقطة ب أكبر من الاستثمار ويصبح كافياً لتمويل الاستثمار المطلوب وتسديد أقساط وفوائد الديون الخارجية ، أما المرحلة الثالثة فتتمثل بالمسافة ج د حيث يتم تسديد كافة الديون عند النقطة د فضلاً عن تمويل الاستثمار المطلوب ، أما بعد النقطة د فيصبح البلد مصدر صافي لرأس المال إلى البلدان الأخرى . ومن الملاحظ انه عند النقطة ب يتساوى الإدخار والاستثمار والتي تعد نقطة التحول بالاتجاه نحو زيادة التمويل .

إن القروض الخارجية يمكن ان تسهم في مجالات تنموية مختلفة ، لاسيما عند استثمارها في مشاريع البنى التحتية إذ تنعكس ايجاباً وبصورة غير مباشرة في تحسين الميزان التجاري من خلال هذه المشاريع ، فضلاً عن ان هذه القروض يمكن استخدامها في مشاريع تنتج سلع وخدمات خاصة للتصدير ومن دون اللجوء إلى مستلزمات الإنتاج المستوردة ، مما يسرع من اتجاه البلد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية .

## ثانياً : المنح والمساعدات Grants and aid :

### 1- طبيعة المنح والمساعدات :

تكون المنح والمساعدات نقدية ( عملات أجنبية قابلة للتحويل) أو عينية ( سلع وخدمات أو خبرات فنية) ، ويعدها بعض الكتاب قروضاً حكومية سهلة لما تمتاز به من شروط ميسرة من حيث سعر الفائدة ، وفترة السداد . ( Bruce ، 1990 ، p23 ) وتعرف بأنها ( مجموعة من الإجراءات المتخذة لتطوير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المتلقية للمنح أو المساعدات ) . ( D. J ، 1990 ، p23 ) كما تعرف بأنها ( مجموع قيم المنح والهبات المالية والفنية ، والتي تتضمنها القروض الميسرة كافة والمقدمة من قبل المصادر الرسمية- الدول والمنظمات الدولية - إلى الدول النامية والتي لا يقل فيها عنصر المنحة عن 25% ) . ( شقير ، 2003 ، ص 69 )

ومن الملاحظ في مثل هذه المعونات عادة أنه إذا توافر مبدأ الالتزام بالرد ، أي التزام الدولة المتلقية للمعونة بردها مستقبلاً ، وبذلك تعد ديناً بذمتها تسمى المساعدة ، أو أن ينتفي مبدأ الالتزام بالرد ويصبح مبلغ المعونة بمثابة هبة خالصة أو منحة، وعادة ما تقدمها البلدان الغنية

إلى الدول النامية من دون مقابل ومن دون أي التزام بالدفع من الجهة المتلقية ، كما أن هذا النوع من التمويل يعتمد على الهيئات المالية الدولية أو المؤسسات الإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير و بعض المؤسسات الإقليمية ، في تلقي المنح والمساعدات ، وأن الدول المانحة عموماً تقدم المساعدات إلى الدول النامية لدوافع اقتصادية أو إنسانية للتخفيف من الفقر والقضاء على البطالة ومعالجة الأمراض ، لكن ملاحظته في الوقت الراهن أن الدول المانحة بدأت تقلص من حجم مساعداتها إلى الدول الفقيرة ولأسباب عديدة منها وجود أزمات اقتصادية مستدامة ، أو هبوط أسعار النفط ، أو لأسباب سياسية . ( الحسيني ، 1999 ، ص 56 )

وبصورة عامة يمكن أن نعرف المنح والمساعدات بأنها تلك الأموال سواء أكانت عينية أو نقدية والتي يحصل عليها اقتصاد دولة ما بشكل مباشر أو غير مباشر من دول مانحة أو هيئات أو مؤسسات دولية لاستخدامها لأغراض قد تكون تنموية .

### 2- الانعكاسات التنموية للمنح والمساعدات :

قد لاختلفت المعونات كثيراً عن مصادر المدخرات الأجنبية الأخرى ، إلا أن المعونات تختلف في ناحيتين من حيث نوعية انعكاساتها التنموية ، لأنها في الواقع تأتي بشروط سهلة وبذلك تقلل عبء التسديد في المستقبل وتزيد من صافي تدفق الموارد الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، والفرق الثاني بين المعونات والتدفقات الخارجية الأخرى هو ، أن مقدمي المعونات يحاولون غالباً استعمال معونتهم كسلاح لتحقيق أهدافهم السياسية ، إذ تمنح الدول المعونات لأصدقائها وحلفائها العسكريين لقاء خدماتهم وتحرم أعداءها من المعونات ، وترتبط هذه الدول بمعوناتها بشراء السلع والخدمات من سوقها بهدف توسيع سوق صادراتها ، وتحسين أثر المعونة في ميزان مدفوعات ، ويقدمون هذه المعونات باتجاه الدول أو باتجاه المؤسسات التي تلتزم بفلسفة الدولة المانحة الاقتصادية والسياسية (جبلز ، 2009 ، ص 606-607) ، فقد ذكرت بعض الآراء وجود انعكاسات سلبية للمعونات على التنمية باعتبارها لا تلبي مطالب التنمية الوطنية في البلدان النامية بقدر ماتخدم مصالح الدول المتقدمة السياسية والاقتصادية ، إذ يتم قطعها أو خفضها لمجرد حدوث خلاف بين الدولتين ، فضلاً عن أن غالبية المعونات ترتبط بقيود تفرضها الدول المانحة لها بحيث تلتزم الدول المستفيدة من اعتماداتها لشراء جميع احتياجاتها من الدول المانحة ، وكذلك تخفيض المعونات المقدمة في حالة حدوث مشاكل داخلية لدى الدول المستفيدة كالبطالة أو التضخم أو

العجز في ميزان المدفوعات . ( البطريق 2004 ، ص 35 )

وعموماً فإن المساعدات المقدمة إلى الدول الفقيرة تهدف إلى توفير الموارد التي تكون في صورة ديون ميسرة وهبات تضاف إلى الموارد الداخلية لغرض تمويل أهداف التنمية المحلية ، وتعد أهداف الألفية للتنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة تحولاً مهماً في منهجية معالجة المشاكل التنموية الدول الفقيرة ، في ظل ارتفاع الأدلة حول عدم قدرتها على إنجاز أهداف النمو ، فضلاً عن تباين التوزيع لمنافع النمو عبر الدول لاسيما بين مختلف الشرائح داخل المجتمع ، مما يستلزم إعادة صياغة هيكل المساعدات الدولية والتمويل الخارجي لغرض تحقيق أهداف الألفية للتنمية ، فبالرغم من ازدياد حجم المساعدات خلال السنوات السابقة ، إلا أن هيكلها يدل على قلة مساهمتها في موازنات الدول الفقيرة ، مما يقلل من جهود هذه الأخيرة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية .

### ثالثاً : الاستثمار الأجنبي Foreign investment :

كانت أغلب بلدان العالم لاسيما النامية منها تعد الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديداً حقيقياً لسيادتها واستغلال ثرواتها الأمر الذي أدى إلى تجاهل تأثيرها في التنمية الاقتصادية ، إلا أن هذه الاستثمارات ، وما تتميز به من إسهامها في تحقيق التراكم الرأسمالي ورفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدرته الإدارية والتنظيمية ، فضلاً عن قدرة الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا الحديثة ، أدى إلى إزالة الحواجز والمعوقات التي تقف في طريقها من أجل جذب هذه الاستثمارات ومنح الشركات الأجنبية الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها السوق المحلي ، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في نصيب البلدان النامية من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في العام (2008) وما حصل من تغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية خلافاً لما كان عليه في السابق من انخفاض التدفقات بسبب انعدام الثقة في ما يمكن أن تمثل تلك الاستثمارات التي شهدت قدراً من الاهتمام بسبب الأثر الذي تركته في تمويل التنمية الاقتصادية .

## 1- طبيعة الاستثمار الأجنبي :

تنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة :  
أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

وتتمثل في تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر حق الإدارة ، وغالباً ما تكون هذه الاستثمارات في صورة مشروعات تستهدف توسيع نشاطها في الخارج ، وتتميز بقابليتها على التوسع بسهولة بعد إقامتها ، وذلك عن طريق إعادة استثمار الأرباح كما أنها تسمح بإسهام رأس المال المحلي والتوظيف المحلي بدرجات متفاوتة ، وهي لا تخلق عبئاً على ميزان المدفوعات ولا تثير مشاكل من حيث النقد الأجنبي اللازم لفوائد وإقساط الدين في الخارج ، ولكن مما يضعف تدفق هذه الاستثمارات هو تخوف حكومات الدول النامية وشعوبها من نوايا الاستغلال الاقتصادي والتحكم السياسي الأجنبي وتوجيه اقتصادياتها وجهة انتاجية تجعلها خادمة وتابعة للاقتصاديات الأجنبية ( حجير ، ص 281-283 ) ، ويهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يأتي :  
(خضر ، 2004، ص1)

- البحث عن مصادر المواد الأولية : ويتم من خلال استغلال الميزة النسبية للبلد لاسيما عندما يكون غنياً بالمواد الأولية.
- البحث عن الأسواق : إذ أن الاستثمار المباشر يهدف إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق البلدان المضيفة للاستثمارات.
- البحث عن الكفاءة : وهو ما يحصل بين الدول المتقدمة وبين الأسواق الإقليمية المتكاملة مثل السوق الأوروبية المشتركة.

## ب- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الأسواق المالية) :

وتكون في صورة قروض أو اكتتاب في أسهم وسندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها في الأسواق المالية المحلية من دون أن تعطى الحق في الإدارة ، وهي إما أن تكون استثمارات عامة بين حكومات الدول المتقدمة وحكومات الدول النامية أو استثمارات خاصة تأتي من القطاع الخاص في الدولة الأجنبية إلى القطاع الخاص في الدولة النامية (حجير ، مصدر سابق ، ص 283 ) ، مما جعل من بعض البلدان النامية والدول المتقدمة ترحب بمثل هذا النوع من الاستثمارات والتي يملك بموجبها الأجانب أسهماً في الشركات المحلية ، إلا أن البلدان المضيفة تفرض بعض القيود لغرض الحماية كتقييد تملك الأجانب للأسهم لضمان عدم الاستيلاء على الشركات الوطنية فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي (غير المباشر) يعد أموالاً غير مستقرة ، أي أنه بالإمكان سحبها في أي وقت مما يخلق مشكلات للاقتصاد المضيف ، ذلك لما يتصف به الاستثمار الأجنبي غير المباشر بسرعة التنقل من سوق لآخر ، إذ أنه عرضة للتقلبات أعلى بكثير مما يحصل في الاستثمار الأجنبي المباشر مؤدياً إلى الأزمات الاقتصادية (2006) عبد المجيد ، ص 191-192) ، لذا سوف نركز في دراستنا على الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأهميته وتأثيراته الكبيرة في اقتصاديات البلدان النامية عامة وفي الاقتصاد الوطني العراقي خاصة .

## 2- الانعكاسات التنموية للاستثمار الأجنبي :

بدأت الدول المتقدمة تركز على الاستثمارات الأجنبية وتعدّها المصدر الأساس للتمويل للدول النامية وأنها أفضل من القروض الخارجية التي لا تسهم إلا في زيادة الديون والفوائد على الديون ، مما تؤثر سلباً في اقتصاديات الدول النامية ، فالاستثمار الأجنبي يعد ممولاً مهماً للتنمية الاقتصادية فضلاً عن نقله للتكنولوجيا والمعرفة والمهارات والخبرة الإدارية والتسويقية واستخدامها لاحقاً في عملية التنمية الاقتصادية ، فعملية التنمية تحتاج إلى المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ثابتة ومتغيرة وهو ما يستدعي تمويلات ضخمة لاستطيع المدخرات المحلية توفيرها ، ولا من سبيل إلا اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لكي تستمر عملية التنمية إلى الأمام ، وصولاً لتحقيق تنمية مستدامة لا تضر بالأجيال الحاضرة أو المستقبلية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في توفير فرص العمل عند الاشتراط بالاستعانة بالعمالة المحلية ، فيما يتحمل البلد الذي يتلقى الاستثمار تحويل الأرباح وعوائد رأس المال ، أي أن البلد المتلقي يستفيد من ناحيتين ، الأولى النقد الأجنبي والذي يعد ضرورياً في تمويل التنمية والثانية التدفق التنموي العيني المتمثل بنقل التكنولوجيا والخبرات الأجنبية. ( الحسني ، مصدر سابق ، ص 46 ) كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على القروض الخارجية بالنسبة للدول النامية المتلقية له ، لأنه يساعد في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية والإدارية والمهارات العالية ، ولا تترتب عليه أعباء القروض والفوائد المترتبة عليها ، كما أنه يسهم في زيادة التدفقات النقدية الأجنبية ، وهذا ينعكس إيجاباً على الفجوات المحلية والخارجية ، مما يؤدي إلى زيادة التشغيل وإيجاد فرص العمل ، فضلاً عن حصول الحكومة على إيرادات ضريبية إضافية ، والتي يمكن أن تفرض على الشركات الأجنبية . ومن ثم فإن للاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر تمويلي قد ينعكس سلباً على اقتصاد البلد باعتباره يستغل الثروات الطبيعية أسوأ استغلال من دون أن يراعي حقوق الأجيال القادمة ، فضلاً عن أنه يكرس من تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة وأنه لا ينقل سوى التكنولوجيا المتقدمة والملوثة للبيئة .

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والتي تتم من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات الأجنبية في الأسواق المالية المحلية فإن عدم استقرارها وتذبذب أسعارها والمضاربة فيها ينعكس سلباً على كلف الاستثمار لاسيما إذا رافقها الفساد المالي والإداري الذي يعرقل عملية جذب الاستثمارات . ( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2003 ، ص 1-2 )

أما عند ارتفاع أرباحها فأنها تنعكس إيجابيا على الإنتاج والنمو الاقتصادي في حالة تعيبتها كمخدرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ، علما أن هذا النوع من الاستثمارات يمتاز بانخفاضه في الدول النامية وذلك لتخلف أسواق المال المحلية والأسواق النقدية فيها .

## المحور الرابع

### نائب مصادر التمويل الخارجي في بلدان العالم

لقد ازدادت أهمية التمويل الدولي لبلدان العالم لاسيما بعد ظهور العولمة والتحرر المالي في ظل وجود الشركات متعددة الجنسيات والتي تقوم بمنح التمويل الدولي الخارجي وفي ظل انتشار فروع المصارف الأجنبية في جميع البلدان النامية والتي تتلقى القروض من الخارج ، وتشير البيانات الرسمية إلى أن حجم التدفقات المالية نحو البلدان النامية قد بلغ نحو 394 مليار دولار كمتوسط للمدة 2004 - 2012 مقابل 110 مليار دولار كمتوسط للمدة 2001 - 2003 ، أي أن حجم التمويل الخارجي تضاعف أكثر من 3 مرات خلال هذه المدة ، وقد بلغ أعلى مستوى له في العام 2007 بقيمة 700 مليار دولار، إذ سيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على أكثر من نصف هذه التدفقات للمدة المذكورة ، إلا أنه انخفض حجمه أثناء الأزمة المالية 2008 - 2009 ، وقد احتلت بلدان آسيا المرتبة الأولى في استقطاب رؤوس الأموال الدولية إذ جذبت من هذه الأموال 47 % كمتوسط للمدة 2004 - 2012 ، فيما جذبت أوروبا الشرقية 25 % منها ، إذ تعرضت لتقلبات في حركة رؤوس الأموال أقل من التقلبات التي تعرضت لها منطقة آسيا وبلدان أمريكا اللاتينية بعد اتجاه بلدان أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق وقيامها بالإصلاحات الاقتصادية ، فيما جذبت دول أمريكا اللاتينية 23 % من إجمالي التدفقات المتجهة نحو البلدان النامية كمتوسط للمدة 2004 - 2012 ، أما البلدان الأفريقية ودول الشرق الأوسط فقد جذبت نحو 2 % من إجمالي تدفق رؤوس الأموال نحو البلدان النامية خلال المدة نفسها ، والتي كان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر منها 80 % . ( جميل ، مصدر سابق ، ص 394-400 )

#### أولاً : أثر القروض الخارجية :

قد يكون للاقتراض الخارجي تأثيرات سلبية في النمو الاقتصادي ، إذ أن الإفراط في الاقتراض قد يتسبب في تضخم الديون المتراكمة لدرجة تهدد قدرة البلد المعني على السداد ، حيث تزداد خدمة الدين المتوقعة والتي تكون دالة متزايدة لمستوى الناتج في هذا البلد مؤدياً إلى استنفاد عائدات الاستثمار المحلي من الجهات الدائنة الأجنبية والمستثمرين المحليين والأجانب الذين يتأثرون بمشبطات الاستثمار ، وكذلك يؤدي كثرة الاقتراض الخارجي إلى خفض النمو بسبب شعور المستثمرين بعدم اليقين من الإجراءات التي تتخذها الحكومة للوفاء بالتزامات خدمة ديونها المرهقة ، وما يتسبب من زيادة في عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم وهذا يجعل المستثمرين يستثمرون أموالهم في المشاريع سريعة العائد وليست المشاريع الداعمة للنمو ، كما أن هذا الإفراط في القروض الخارجية وارتفاع المديونية سيثبط من جهود الحكومة في تحقيق الإصلاحات الهيكلية والمالية والتي كان من الممكن أن تعزز النمو الاقتصادي .

أما من الناحية الإيجابية فإن الاقتراض الخارجي عند مستويات الدين المنخفضة قد يحفز النمو الاقتصادي إذا كان رأس المال الإضافي الذي تموله القروض الخارجية الجديدة مفضيا إلى زيادة الطاقة الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى تيسير سداد البلد المعني بالتزامات خدمة الديون المستحقة عليه ، غير أن الإنتاجية الحديثة للاستثمار تتراجع مع ازدياد الدين وارتفاع رصيد رأس المال . (كليمنتس 2005 ، ص 2-3 ) وبعد الأزمات المتكررة التي حصلت للبلدان الفقيرة بسبب الديون الخارجية بدأت الدول الغنية تعمل على تخفيض نسبة من ديونها على الدول الفقيرة ولكن مازالت خدمة ديونها تلتهم ما بين 15 % إلى 20 % من دخل التصدير أي بزيادة أكثر من 10 - 12 % عن المعدلات السابقة قبل حدوث أزمة الديون الخارجية لديها لاسيما في الصحراء الأفريقية إذ نما مجموع ديون المنطقة بشكل ثابت ، ليصل حالياً إلى أكثر من 290 مليار دولار ، وارتفع مجموع ديونها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 10 % ، وتقترب خدمة الدين من 32 مليار دولار سنوياً ، وهو ما يبلغ تقريباً أربعة أضعاف ماتنفقه أفريقيا سنوياً على الصحة والتعليم معا ، وهذا ما يمثل استنزافاً لأموال التنمية في المنطقة ، التي هي مستنزفة أصلاً ، وأصبح النمو الاقتصادي للعديد من الدول النامية سلبياً واختفى الاستثمار الضروري لتوليد النمو المطلوب لسداد الديون ورفع مستوى المعيشة (تودارو، 2009، ص 639) ، فازدادت استيراداتها وانخفضت صادراتها . والجدول الآتي (1) يوضح حجم الديون الخارجية والصادرات والاستيرادات للبلدان النامية خلال المدة 2004 - 2013:

### جدول (1)

الديون الخارجية والصادرات والاستيرادات من السلع للبلدان النامية للمدة 2004 – 2013

| 2013 | 2012 | 2011 | 2010   | 2009   | 2008   | 2007   | 2006   | 2005   | 2004   | الديون الخارجية (مليار دولار) |
|------|------|------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------------------------------|
| .... | .... | .... | 3423.3 | 3544.5 | 3424.7 | 3180.0 | 2643.3 | 2487.6 | 2766.7 |                               |
| 36.8 | 36.8 | 36.0 | 34.4   | 35.5   | 36.0   | 34.0   | 35.3   | 33.9   | 32.3   | الاستيرادات إلى GDP %         |
| 25.4 | 26.4 | 27.2 | 26.3   | 25.2   | 28.5   | 28.2   | 27.6   | 26.6   | 24.3   | الصادرات إلى GDP %            |

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على : (1) منظمة التعاون الاسلامي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2007 و 2011 (2) البنك الدولي ، البيانات ، سنوات مختلفة .

يتبين من الجدول (1) استمرار الديون الخارجية للبلدان النامية بالارتفاع إذ ارتفعت من نحو 2766 مليار دولار في العام 2004 إلى نحو 3423 مليار دولار في العام 2010 ، ويتوقع استمرار ارتفاعها خلال السنوات اللاحقة ، لاسيما وإن الاستيرادات متجهة نحو الارتفاع أيضا ، حيث ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32.3% في العام 2004 إلى 34.4% في العام 2010 وإلى 36.8% في العام 2013 بينما كان ارتفاع الصادرات بنسبة أقل من الاستيرادات إذ ارتفعت من 24.3% في العام 2004 إلى 25.4% في العام 2013 ، لاسيما وإن نسب الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة تفوق نسب الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر في الميزان التجاري للبلدان النامية ، وبالتالي في موازين مدفوعاتها مما يفاقم من أزماتها المالية ويخفض من حجم التمويل المتجه نحو الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

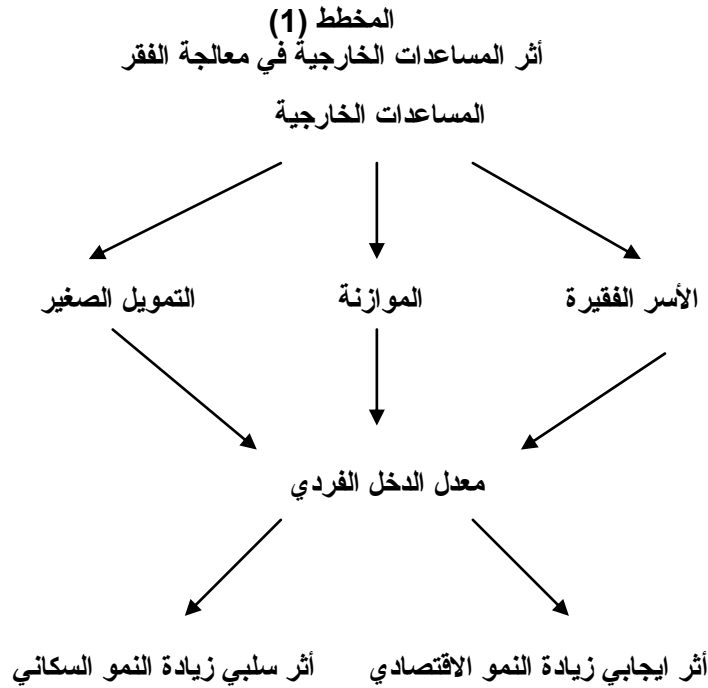
### ثانياً : أثر المنح والمساعدات :

تعد المنح والمساعدات من المصادر المهمة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المتلقية لهذه المنح والمساعدات لذا فإن لها تأثيرات مهمة في النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان النامية . وقد شهد المجتمع الدولي ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي جهود دولية واسعة من أجل زيادة التخصيصات الدولية من هذه المنح والمساعدات ، والعمل على زيادة كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة لتنمية البلدان النامية ، وهذا ما تجلّى بوضوح من خلال المبادرات والالتزامات الدولية لتحقيق هذه الأهداف ، مثال ذلك اجتماع مؤتمر مونتيري عام 2002 واجتماع روما عام 2003 ومؤتمر باريس في العام 2005 بشأن فاعلية المساعدات الأجنبية الانمائية وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والأهداف الألفية للتنمية في البلدان النامية ، غير أن هناك من يرى أن تلك المنح والمساعدات تكون تحت شروط دولية ، وهي غالباً ما تكون على شكل معدات ومكانن بتكنولوجيا متقدمة وهذا ما يقلل من أثر المنح والمساعدات في التنمية الاقتصادية .

ويرى منتقدو المساعدات من أجل التنمية أن ماتحتاجة البلدان النامية هو بناء مؤسسات قوية قادرة على حماية الملكية وتقليل تكاليف القيام بالعمل والقضاء على اللايقين والمخاطر المثبطة للاستثمار والإدخار . ( العباس ، 2008 ، ص 3 )

وقد أدى التعاون والشراكة الدولية دوراً مميزاً في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في منتدى بوسان حول فعالية المساعدات عام 2011 ، تلك الالتزامات التي استندت إلى ما تم الاتفاق عليه في برنامج أكرا 2008 وإعلان باريس 2005 وإعلان روما 2003 ، إذ قامت بتنفيذ هذه الالتزامات 46 دولة تطوعت للمشاركة في مبادرة التقرير ، ووفق المعلومات المتوافرة فقد كان هناك تقدماً محققاً في تنفيذ برامج المنح والمساعدات الدولية من خلال إجراءات مستدامة ملموسة لمعالجة المعوقات التي تعيق عمل هذه البرامج . (مؤتمر الشراكة العالمية ، 2008 ، ص 3 ) . وبالتالي وفرت أساساً قوياً لتصعيد الدعم وتقوية القدرات المحلية وتعظيم الاستفادة من الموارد الإضافية والمبادرات الهادفة إلى تعظيم واستدامة نتائج ومخرجات التنمية بالتوافق مع الأولويات والسياسات المتبعة في الدول المتلقية للمنح والمساعدات من أجل القضاء على الفقر .

ويمكن عمل مخطط يبين أثر المساعدات الخارجية في معالجة الفقر وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية وكما يأتي :



Source : Jeffrey Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New York: Penguin Press, 2006) , p. 249

يتبين من المخطط (1) أنه لو أرادت الحكومة حل مشكلة الفقر من خلال أثر المساعدات الخارجية والعمل على توجيهها الوجهة الصحيحة فينبغي أولاً تخصيص جزء من المساعدات الخارجية لتغطية احتياجات الفقراء ورفع مستواهم المعاشي ، وثانياً تخصيص جزء آخر لتغطية عجز الموازنة وتمويل المشاريع الاستثمارية لسد حاجات المجتمع من السلع الضرورية ، وثالثاً تخصيص مبالغ لتمويل المشاريع الصغيرة لتشغيل العاطلين عن العمل ، وبالتالي القضاء على الفقر فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي وينبغي أن تنتبه الحكومة من الأثر السلبى باتجاه الفقراء نحو زيادة النمو السكاني .

لقد بلغت اجمالي المساعدات الانمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 3.2 مليار دولار في العام 2012 بانخفاض نسبته 57.7% مقارنة بعام 2011 ، فيما شكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات في العام المذكور ، حيث بلغت اجمالي المساعدات المقدمة من قبل السعودية بنحو 1.7 مليار دولار ، أي ما يقارب 53.4 % من الإجمالي ، فيما بلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من الكويت حوالي 705 مليون دولار بنسبة ( 21.9 % ) من إجمالي المساعدات ومن عمان حوالي 16 مليون دولار بنسبة مساهمة قدرت نحو ( 0,5 % ) من مجموع المساعدات ، وبذلك يكون إجمالي المساعدات الانمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال المدة 1970 - 2012 نحو 158.6 مليار دولار ، منها نحو 151.6 مليار دولار وبنسبة مساهمة قدرت نحو ( 95.6 % ) من مجموع المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي ، ونحو 7 مليار دولار من الدول العربية الاخرى ، وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية 68% من مجموع المساعدات ، والكويت 14.8 % ، والإمارات 8.6 % ، وقطر 3.7% وعمان 0,5 % ، فيما بلغت نسبة مساهمة العراق وليبيا والجزائر 4.4 % . ( صندوق النقد العربي ، 2013 ، ص 252 ) ولقد ساهمت المنح والمساعدات المقدمة من الدول العربية في حل الكثير من الأزمات للبلدان الفقيرة المتلقية لتلك المساعدات وفي الاتجاه نحو تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي لتلك البلدان مثل مصر والسودان والصومال وغيرها .

### ثالثاً : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر :

تشير الدلائل التجريبية في واقع البلدان النامية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية بدورها المتميز في دعم الإدخار المحلي كمصدر أساسي للتنمية الاقتصادية ، وذلك بإسهامه في تقليص الفجوة بين الاستثمار والإدخار المحليين مما يساعد على زيادة استخدام الموارد المادية والبشرية والدخل القومي ، فضلاً عن تصحيح العجز في ميزان المدفوعات وذلك لدخول الاستثمار الأجنبي في الصناعات التصديرية ذات القدرة التنافسية العالية ، فضلاً عن تحسين المستوى التكنولوجي العالي الكفاءة لاسيما في القطاع الصناعي لاعتماد المستثمرين الأجانب على مستوى تكنولوجي عالي

التقنية ، فضلاً عن رفع مستوى التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة والتقليل من التضخم من خلال توفير السلع الضرورية للسوق المحلية . ( يحيى ، 2015 ، ص 199 – 200 )  
غير ان الدليل المتوافر يشير إلى ان نسبة استخدام القوى العاملة في مشاريع الشركات المتعددة الجنسيات لم يزد عن 1% من القوى العاملة إلا في القليل من الدول مثل البرازيل والمكسيك وأسيانيا وسنغافورا وجامايكا ، التي تستخدم فيها الشركات نحو نصف القوى العاملة في القطاع الصناعي . ( C.Fred ، 1978، p.355 ) بينما يرى معارضو الاستثمارات الأجنبية بأنها تقلل من الإذخارات المحلية الإجمالية بسبب التحويلات التي تتم للخارج من الأرباح والعوائد المترتبة على الاستثمار الأجنبي فضلاً عن استنفاد الموارد المالية المحلية من خلال الإقتراض من المصارف المحلية مولدة عجزاً صافياً في الموارد المالية للبلد، وقد تتوجه هذه الاستثمارات نحو أنشطة لا تسهم في زيادة الصادرات وتكون عبئاً على الموارد الأجنبية ، غير أنه من الممكن وضع ضوابط وقوانين تكفل تحقيق المنافع من الاستثمارات الأجنبية من دون التأثير بالسلب على التي قد تنشأ من الاستثمار الأجنبي .( يحيى ، مصدر سابق ، ص 200 – 201 ) والاتي جدول يبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان النامية والعالم للمدة 2004 – 2012 :

جدول (2)  
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)

لمناطق العالم للمدة 2004 – 2012

| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 |                                    |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------------------------------------|
| 4038 | 4163 | 3320 | 3139 | 4795 | 4402 | 3036 | 2932 | 1875 | مجموع الاقتصاديات النامية والناشئة |
| 351  | 337  | 217  | 304  | 635  | 747  | 641  | 378  | 306  | اوربا الشرقية                      |
| 1632 | 1681 | 1601 | 1041 | 1596 | 1754 | 1315 | 1319 | 683  | اسيا                               |
| 261  | 287  | 405  | 620  | 582  | 489  | 450  | 359  | 131  | الشرق الاوسط وشمال افريقيا         |
| 1287 | 1334 | 771  | 702  | 983  | 907  | 328  | 573  | 505  | امريكا اللاتينية                   |

Source : IMF .World Economic out look , U.S.A , April 2012 , p.214

يتبين من الجدول (2) وبصورة عامة ان الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية في تزايد مستمر بالرغم من انخفاضها في عامي 2009 و 2010 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي حصلت في العام 2008 والتي أثرت في أغلب بلدان العالم ، ماعدا البلدان التي تمتلك فوائض مالية حالت دون تأثرها بالازمات الاقتصادية العالمية ، ثم عادت وارتفعت من جديد لتصل إلى نحو 4038 مليار دولار في العام 2012 بعد أن كانت 1875 في العام 2004 وهذا يدل على اتجاه البلدان الأجنبية للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية للبلدان النامية .

والجدول الآتي يشمل مصادر التمويل المختلفة لمناطق العالم كمتوسط المدة 2004 – 2013 :

جدول (3)  
مصادر التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي %  
في مناطق العالم كمتوسط للمدة 2004 – 2013

| الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | المنح والمساعدات |                     |
|----------------------------------|------------------|---------------------|
| 4.4                              | 56               | منخفضة الدخل        |
| 2.1                              | 18               | متوسطة الدخل        |
| 1.7                              | 0                | عالية الدخل         |
| 2.8                              | 4                | شرق اسيا والباسفيك  |
| 1.8                              | 11               | اوروبا واسيا الوسطى |
| 3.5                              | 16               | امريكا اللاتينية    |
| 1.0                              | 0                | امريكا الشمالية     |
| 2.7                              | 78               | افريقيا             |

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى The world bank , World Development Indicators , 2016

يتبين من الجدول (3) ما يأتي :

- 1- من حيث المنح والمساعدات فقد حصلت أفريقيا أعلى نسبة منها قدرت نحو 78% بينما حصلت البلدان النامية منخفضة الدخل على 56% من المساعدات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بينما لم تحصل الدول عالية الدخل على أية مساعدات لأنها من الدول المانحة للمساعدات .
- 2- اما من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد كانت حصة البلدان النامية منخفضة الدخل أعلى نسبة إذ بلغت نحو 4.4 % لأنها تحاول تحقيق التنمية من خلال الاستثمارات الأجنبية ، تليها أمريكا اللاتينية ونسبة 3.5 % إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فيما حصلت أمريكا الشمالية على أقل نسبة قدرت نحو 1% إلى الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها من البلدان التي تستثمر خارج حدودها .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات :

- 1- ثبتت صحة الفرضية بأن حجم مصادر التمويل الخارجي تتناسب عكسياً مع مستويات دخول بلدان العالم ، إذ أن الدول ذات الدخل العالية قد انخفضت فيها نسب الديون الخارجية والمنح والمساعدات فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية بينما حصل العكس في البلدان واطئة الدخل .
- 2- تسهم القروض الخارجية في زيادة الطاقات الانتاجية للاقتصاد الوطني في حالة توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ، فضلاً عن مساعدتها في تقليص حجم الفجوة الداخلية عند عدم كفاية الادخارات المحلية ، ولكن لاتخلو من اثارها السلبية عند ارتفاع فوائدها واعبائها وتراكمها مما يصعب تسديدها .
- 3- المنح والمساعدات تسهم في زيادة صافي تدفق الموارد الأجنبية وتحسن من ميزان المدفوعات وتقلص من مستويات التضخم في حالة المساعدات العينية وتخفف من حجم البطالة عندما تكون المنح مالية لمشاريع استثمارية تستوعب مزيداً من القوى العاملة .
- 4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة افضل من القروض الخارجية لانها لاتؤدي الى زيادة الديون والفوائد ، فضلاً عن انها تسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا ، وتشغيل الايدي العاملة ، وتزيد من حجم التدفقات النقدية الأجنبية ، الا انها قد تنعكس سلباً في حالة تكريس التبعية للبلدان المتقدمة ونقل التكنولوجيا المتقدمة الملوثة للبيئة .

### ثانياً : التوصيات :

- 1- نظراً لارتفاع مساهمة القروض الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية فنوصي بعدم التوجه بشكل كبير نحو هذه القروض مما يؤدي إلى تراكمها وضياح حق الأجيال القادمة واجبارها على تسديد القروض وخدمة الدين مما يؤدي بها ان تكون دول تابعة للأجنبي لاسيما النفطية منها والتي تمتلك من الموارد الاقتصادية ما يمكنها من توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية ، ونوصي بأن تتوجه هذه القروض نحو القطاعات الانتاجية والمشاريع الاستراتيجية التي تساهم في سداد تكاليف هذه القروض والفوائد المترتبة عليها .
- 2- ومن حيث مساهمة المنح والمساعدات فننقترح في هذا المجال التوجه للتفاوض مع الدول المانحة لرفع نسب مساعداتها للبلدان النامية ، سواء ضمن اتفاقات رسمية أو غير رسمية ، ومن خلال إفاد كوادرات متخصصة تستطيع من إقناع البلدان المانحة لمنح المعونات المالية لها لحاجتها الماسة إلى أموال للإتفاق على برامج التنمية الاقتصادية ، ونوصي في هذا المجال مكافحة الفساد المالي والإداري لما له من دور كبير في رفع كفاءة التمويل وتخفيض كلف التمويل ، فضلاً عن توفير الأموال المهدورة واستخدامها في مجالات التمويل التنموي .
- 3- ومن حيث الاستثمارات الأجنبية فنوصي بتحسين بيئة الاستثمار في البلدان العربية والنامية من خلال توفير الأجواء السياسية والأمنية والاقتصادية المستقرة وتحسين البنى التحتية لمنح الثقة للشركات الأجنبية لجذبها نحو الاستثمار المباشر في الأنشطة الاستثمارية المنتجة من جهة ونحو الاستثمارات غير المباشرة من جهة أخرى لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن تطوير أسواق الأوراق المالية فيها واستخدام الأدوات والوسائل الكفيلة لرفع مؤشر السوق والشركات بما ينسجم وحجم إنتاجها وأرباحها لكي لاتنخفض أسعار أسهمها عن القيمة الاسمية لها مما يسبب خسارتها وخروجها من السوق وخسارة العملات الأجنبية التي من الممكن الاستفادة منها في تمويل الأنشطة الاستثمارية وإعادة بناء الاقتصاديات النامية .

## المصادر :

### أولاً : المصادر العربية :

- 1- الباشا ، مازن حسن ، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، دار الايام، الاردن ، 2014
- 2- البطريق ، يونس احمد ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2004 . البنك الدولي ، البيانات ، سنوات مختلفة .
- 3- الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل ، 2002 .
- 4- الحسيني ، عرفان تقي ، التمويل الدولي ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة ، سياسات جذب الاستثمار ، 2003 .
- 5- العباس ، بلقاسم ، المساعدات الخارجية من أجل التنمية . مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 78 ، 2008 .
- 6- القريشي ، مدحت ، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، الاردن ، 2007 .
- 7- تودارو ، ميشيل ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2009 .
- 8- جميل ، هيل عجمي ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر ، ط1 ، الاردن ، 2014 .
- 9- جيلز ، مالكوم ومايكل رومر ، ترجمة طه عبدالله، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر، 2009 ، الرياض.
- 10- حجير ، محمد مبارك ، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ .

- 11- خضر ، حسان ، الاستثمار الأجنبي المباشر: التعاريف والقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، كويت، عدد 3، السنة 3، 2004.
- 12- زكي ، رمزي ، الديون والتنمية ، ط1 ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1985 .
- 13- شقير ، موسى وآخرون ، المالية الدولية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 .
- 14- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ، ابو ظبي ، 2013 .
- 15- عبد الحميد ، عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها) ، الدار الإبراهيمي، الاسكندرية، 2006.
- 16- عجمية ، محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصيف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق \_ النظريات – الاستراتيجيات – التمويل ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007 .
- 17- كليمنتس ، بنديكت وآخرون ، صندوق النقد الدولي ، هل يعمل تخفيف اعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2005 .
- 18- منظمة التعاون الاسلامي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2007 و 2011 .
- 19- مؤتمر الشراكة العالمية ، الشراكة العالمية من أجل تعاون انماني فعال ، المكسيك ، 2014 .
- 20- يحيى ، سعدي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، أثراء للنشر والتوزيع الاردنية ومكتبة الجامعة في الشارقة ، ط1 ، الجزائر ، 2015 .

## ثانياً : المصادر الاجنبية :

- 1- Bruce Herrick & Charles P. Kindleberger , Economic Development , 2<sup>nd</sup> Printing 1984, P. 442.
- 2- C.Fred Bergston , Thomas Horst , and Theodore H. Moran , American Multinationals and American interests (Washington ,D.C. ,Brookings Institution,1978,p.355.
- 3- D. J .Wozniak, An Analysis of the Reporting on poverty and foreign Aid sub-Saharan fore and During the current Globe Economic crisis ,India , 1990 . p23.
- 4- Dragoslov Avramovic, Economic Growth and external debt ,economic department international bank for reconstruction and department, the John Hopkins press, baltimore,1966,p26 et p27
- 5- Griffin, K.B.and Enos , ForeignCapital, Domestic, Savings and Economic Development , Oxford Bulletin of Economics and Statistics , 1970 , pp 313-327 IMF .World Economic out look , U.S.A , April 2012 , p.214 6-
- 7- Jeffrey Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New York: Penguin Press, 2006) , p. 249.
- 8- Rahman , M , A , (1967) The Economics of foreign aid Pakistan Development Review 7 , p. 141 – 159 .
- 9- Starke, J.E , The convention of 1965 on the settlements of investment disputes between states and nations of the others states, production and encouragement of the private foreign investment Canberra, 1966, p.13
- 10- The world bank , World Development Indicators , 2016 .
- 11- Todaro,M,P, Economic Development the third world , Second edition , Longman , London , 1981, pp.403-404.